

مصر والتحرر من العوز والفقر

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا

مدير عام بنك مصر

إن موضوع التحرر من العوز والفقر موضوع اجتماعي خطير متسبب النواحي ، تناولته قبلي كثير من المفكرين وذوى رأى بالبحث والدرس وإبداء الحلول المختلفة . وقد يبدو لبعض المتطرفين والبسطاء من المفكرين أن حل هذه المسألة المعقدة هو توزيع أملاك الأعيان على الفقراء فيسعد الجميع . والواقع أننا إذا وزعنا جميع الأراضي الزراعية على كل سكان القطر ، لأصاب كل مصري نحو ثلث الفدان . ولا نتيجة لهذا إلا إفقار الجميع . إذن فاستحوالى أن أمتنع هذا الجدل بلا مناقشة ولا تفكير .

وبعد ، فلا أدعى أنني وصلت إلى علاج حاسم لهذه المشكلة الخطيرة ، فمثل هذا العلاج لا بد له من وضع برنامج تفصيلي نصل إليه بعد أبحاث مستفيضة يتناولها كثير من المفكرين والإحصائيين ، ثم ينفذ بعد ذلك تدريجيا على سنوات طويلة حتى يؤتى ثمراته .

سأحاول أن أبين الأسباب التي نشأ عنها الفقر والعوز في مصر . ثم أحاول بعد ذلك أن أحدد في كلمات قليلة مختصرة بعض النقاط التي قد ترسم بطريقة تقريبية هذا العلاج . الفقر حالة يعانيها من لا يستطيع الحصول على قوته اليومية وحاجاته الضرورية إلا بصعوبة . والعوز أشد درجات الفقر .

وهما أعراض لمرض اجتماعي خبيث يصيب الأفراد والامم .

ويمكن أن نذكر أولاً في كلمات قليلة شيئاً عن فقر الفرد ثم نستطرد من ذلك إلى الكلام عن فقر الجماعات ، وهو في الواقع موضوع هذا المقال .

ينشأ فقر الفرد من أسباب عدة : منها ما يرجع إلى عيوب شخصية كالعجز ، والكسل والإدمان على المسكرات ، ولعب الميسر . أو يرجع إلى كوارث طارئة لم يكن في الامتناع دوفها كاصابة بجراثى يسبب عاهة تمنع صاحبها عن العمل أو غير ذلك مما لا أريد أن أتعرض له بتفصيل .

وقد يفيد الإحسان في تخفيف مثل هذه الحالات الفردية . والإحسان من أسمى الفضائل الإنسانية ، ولكنه إذا أصاب غير مستحق كان مفسدة .

والذلك فمن الخير تنظيم الإحسان بحيث تبحث في حالة الفقراء في المدن والقرى لتمكين الجمعيات الخيرية المختلفة من تعرف الأشخاص المستحقين للمعونة والامساعاف . على أن تستبعد منهم طائفة الكسالى ، والمتشردين ، والسفهاء ، والمدمنين ، ومحترق السول ، وأمثالهم إذا لم ينفذ فيهم الإصلاح والإرشاد .

وعلى ذلك فإن حصاء الفقراء وتوجيه المحسنين وأهل البر بالذرع إلى الجمعيات الخيرية بكل ما يستطيعون من مال وغذاء وكساء ، وإتاحة حده الجمعيات بتنظيم المعونة والمساعدة إلى الفقراء ، هي الطريقة التي نريدنا لتنظيم الإحسان . وهي الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه تخفيف ما يكبد المعوزون والبؤساء من ويلات وآلام .

أما فقر الجماعات فهو الفقر الذي يصيب كثرة السكان في بلد من البلاد نتيجة لثالة موارد البروة في ذلك البلد ، أو عدم استثمارها ، أو ضعف الصحة العامة ، أو لا انتشار الجليل فيه . وهناك سبب آخر اختصت به البلاد الشرقية ، وهو عدم اشتغال المرأة في المدن بعمل ما ، فنادى ذلك إلى حرمان الأمة من إنتاج كبير من أبنائها ، أصبح لا دخل له ولا إيراد . بعكس ما يشاهد في البلاد الأخرى حيث يعمل القادرون من أهلها رجالاً ونساء ، مما يترتب عليه وفرة الإنتاج ، ومضاعفة دخل الأمر الفقيرة والمتوسطة .

ولذلك فعلاج هذه الحالة يتطلب :

أولاً — العمل على استثمار جميع موارد البروة في البلاد .

ثانياً — العمل على تحسين الصحة العامة .

ثالثاً — العمل على نشر التعليم .

فأما استثمار موارد البروة الأخلاقية ، فهو موضوع متشعب النواحي . ولذلك أكتفى بالإشارة إلى أهم عناصره وهي :

١ — زيادة الإنتاج الزراعي .

٢ — زيادة الإنتاج الصناعي .

٣ — استغلال البروة المعدنية .

١ — زيادة الإنتاج الزراعي :

اشتهرت مصر بأنها بلد زراعي حباها الله ببحر معتدل ، وأرض خصبة ، وفلاح صبور دائم على العمل ، ومع أنه قد تمت فيها إصلاحات كبيرة في نصف القرن الماضي سواء في تحسين الرأي أو في تحسين أساليب الزراعة ، فإن مجال الإصلاح لا يزال واسعاً . ويجب أن يتجه براجمنا في هذا الموضوع إلى أهداف ثلاثة هي :

(أ) تحسين الإنتاج الزراعي .

(ب) تقليل نفقات الزراعة .

(ج) زيادة مساحة الأراضي المزروعة .

فأما عن تحسين الإنتاج الزراعي فبلاحظ أن أغلب الزراع لا يهتمون بانتقاء البذور الصالحة ، فهم يستعملون في زراعة أراضيهم كل ما يجدونه في مشاغل أيديهم من البذور . وهي في أغلب الأحيان أنواع منجطة مختلط بعضها ببعض ، وتكثر فيها المواد الغريبة . ولذلك فهي أتي دائما بمحصول قليل العلة رخيص الثمن . وفي وسع وزارة الزراعة أن تصلح هذه الحالة بالإكثار من البذور الصالحة المنتقاة ، والعمل على إقحاح الزراع باستعمالها . فإن لم يغد الإقحاح ، فيجب إجبارهم على ذلك ، أسوة بما فعلته في تحسين زراعة القطن .

كذلك يجب العناية بمسألة الصرف . إذ لا تزال هناك مناطق كثيرة محرومة منه ، فضلا عن أنه في المناطق التي شق فيها بعض المصارف العامة لم يستفد منها الزراع لأهمهم أهلوا عمل المصارف الفرعية التي توصلها بتلك المصارف . كما أن الكثيرين منهم لا يهتمون بتطهير المصارف التي تمر بأرضهم .

ويحس في هذه أن يكون عمل المصارف الفرعية وتطهيره إخباريا متى تم إنشاء المصرف العام . كما يجب أن يزيد إشراف رجال لرى على المصارف العامة والخاصة لبتا كدوا من أن هذه المصارف في حالة يمكن معها أن تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل .

ولا يفوتنا في هذا الباب أن هناك مجالا فسيحا لزيادة إيراد المزارعين بتشجيعهم على الاهتمام بتربية الحيوانات والدواجن والذي فأنها صناعات زراعية تدر أرباحا وفيرة إذا أحسن إرشاد المزارعين إلى أحسن الوسائل لاستغلالها .

تربية الحيوانات تستلزم انتخاب أحسن السلالات ، ذكورا وإناثا ، وتمكين الزراع من اقتنائها لأنه لا فرق في النفقات اللازمة لتربية بقرة من سلالة منجطة وأخرى من سلالة راقية " كالثورت هورن " المصري مثلا . ولكن الفرق كبير بين ما تدره الأولى من اللبن وهو لا يزيد عن ١٥٠٠ رطل في السنة في حين تدر الثانية من السلالة الراقية ما لا يقل عن ١٥٠٠ رطل .

على أن مسألة النجاح في تربية الحيوانات تستدعي البحث في مسألة إيجاد علف اقتصادي يحل محل البرسيم في غير مواسمه إما بإيجاد علف أخضر في مدة الصيف أو بإيجاد طريقة قليلة الكلفة لتجفيف البرسيم مع احتفاظه بجميع عناصره الغذائية .

وتحتاج تربية الدواجن إلى علاج حاسم لأمرائها بالوبائية المخلطة التي تصيبها من وقت لآخر فتميت أكرها في أيام قلائل .

كذلك يجب أن تعني الإدارات المختصة في وزارة الزراعة بإيجاد السلالات الصالحة من الدواجن سواء لتحسين لحومها أو لتحسين البيض .

ويمكن التوسع في إنشاء محطات لتربية الأسماك وزيادة العناية بهذا الموضوع . فلدينا بحيرات واسعة قلت في بعضها الأسماك لسبب غير واضح . ولدينا كثير من المجارى المائية يمكن استغلالها لهذا الغرض .

وتشجيع الآن وزارة التجارة والصناعة بعض الملاك على تربية الأسماك في أحواض خاصة يمكن إنشاؤها في العزب والقرى . وقد أنشئ منها فعلا عدد قليل والتجربة ناجحة الآن ، ولذلك يحسن العمل على تشجيعه يترتب عليها توفير غذاء صالح قليل الكلفة لعدد كبير من الفقراء .

ولقد أطلت عمدا في هذا الموضوع لأننى أعتقد أن في هذه الصناعات المرتبطة بالزراعة والتي يستطيع صغار الفلاحين أن يمارسوها والتي يمكن لنسائهم أن يتولين أمرها - بابا جديدا واسعا لزيادة إيرادهم وتحسين حالتهم .

أما تقليل نفقات الانتاج فهو هين في الزراعات الكبيرة التي يمكنها استعمال الآلات الميكانيكية للرى والحراث والدرس والنقل ولعمليات كثيرة أخرى ، واستعمال هذه الآلات أقل كلفة وأسرع أثرا .

فن الثابت مثلا أن تكاليف درس القمح بالنورج تبلغ نحو خمسة أضعاف نفقات الدرس بالآلة ، فضلا عن أنه يوفر وقتا طويلا في إتمام هذه العملية ، فالنورج يدرس نصف أردب في اليوم بينما تدرس الآلة المتوسطة خمسة وعشرين أردبا .

لكن استعمال الآلات الزراعية في الزراعات الصغيرة ليس سهلا ولا ممكنا إلا إذا تعاون أهل القرية الواحدة على شراء الآلات الزراعية اللازمة لهم جميعا ، فإذا نجح قسم التعاون في إقناع الزراع لإنشاء الجمعيات التعاونية لاستعمال الآلات الزراعية ، لأدى للبلاد خدمة عظيمة في ناحية تقليل نفقات الانتاج .

ومن أهم وسائل تقليل نفقات الانتاج أيضا تسهيل النقل بالعربات والسيارات من القرية إلى الأقطان الداخلة في زمامها ومن القرية إلى الطريق العام الذي يوصلها إلى الأسواق في المدن القريبة ، وللوصل إلى ذلك يجب أن تقوم الحكومة بإنشاء شبكة من الطرق الصالحة لهذا الغرض .

ويمكن أن تتعاون الحكومة ومجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والقرية في هذا السبل .

أما زيادة مساحة الأراضي المزروعة فتعفى بشروط تنفيذ جميع مشروعات الرى التي يجب أن تنشأ على النيل وفروعه من منابه إلى منتهى فتحصيل البلاد على أكبر كمية من المياه اللازمة لرى الأراضي التي لم تستصاح بعد والتي يمكن أن تصل مساحتها إلى ما يقرب من مساحة الأراضي المزروعة الآن .

فإننا نستطيع أن نضاعف ثروتنا الأصلية في عشرين سنوات أو أقل إذا ما اهتممنا بالإمرات وصممنا على تنفيذه دون نباحث أو تردد
كذلك يجب الإسراع في إصلاح الأراضي بالبور الشاسعة التي يمكن رىها الآن .

٢ - زيادة الإنتاج الصناعي :

من المسلم به أنه لا يمكن رفع مستوى المعيشة في بلد تعتمد على الزراعة وحدها نظرا لشدة المنافسة الدولية في هذا المجال مما يثقل إلى أدنى حد الريخ الناتج منها وهو ما لا يمكن معه زيادة دخل المشتبان بهازيادة محدودة تسمح لهم إعطاء أجور عالية لعاملهم بعكس الحال في الصناعات فإن مروتها واستقرار استحداث أساليب جديدة عليها يجعلها في أغلب الأحيان تعود بربح معقول على أصحابها يسمح برفع أجور عمالهم .

ولهذا فإننا إذا استعرضنا أماننا مستوى المعيشة في بلاد العالم نجده يرق دائما مع نمو الصناعة ففى أمريكا وإنجلترا والماسانيا مثلا ، حيث بلغت الصناعة أعلى شأور ، نرى مستوى المعيشة فيها عاليا ، فالعامل هناك يسكن منزلا صحيا تتوفر فيه أسباب الراحة ويتناول غذاء كاملا . ويجدد في أجره ما يكفيه لأن يعيش هو ومن يعول عيشة راضية بينما يربط هذا المستوى بشكل واضح في البلاد التي تعتمد على الزراعة وحدها : وهذا ما نراه في جنوب شرق أوروبا وبخاصة في بلاد البلقان .

ولمعالجة هذه الحالة اتجهت أنظار أكثر البلاد الزراعية إلى الناحية الصناعية لإيجاد عمل لعدد كبير من سكانها يدبر عليهم أجرا أكبر مما تدره الزراعة .

وإننا حينما ندعو إلى تشجيع إنشاء الصناعة في مصر لا ندعو إلى قيام الصناعات الميكانيكية الثقيلة ، ولا ندعو لإنشاء مصانع للطائرات مثلا أو السيارات أو آلات الديزل الدقيقة . بل ندعو إلى تشجيع الصناعات التي لها أول في الحياة في بلادنا والتي يمكن أن تتوفر لها جميع أسباب النجاح .

وهي مصر من المواد الأولية ما يمكن أن تقوم عليها بنواح صناعات كثيرة وبخاصة الصناعات الزراعية : كصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة حمض الماء كولات والفواكه والمحصرات واللحوم وصناعات كثيرة أخرى .

كما أنه لا تنقص مصر الأيدي العاملة التي ثارت أنها مستعدة لانتقال أية صناعة في أقصر زمن متى أحسن تعليمها وإرشادها .

ولا تنقص مصر رؤوس الأموال إذا اتجه أصحاب الثروات فيها إلى الأعمال الصناعية وفكروا في استثمار جزء من أموالهم في الصناعة بدل استثمارها كلها في الزراعة .

على أنه وإن توفرت العوامل الأساسية لقيام الصناعة في مصر فلا بد من وضع برنامج مرسوم وسياسة واضحة تدير عليها الحكومات المتعاقبة لتثبيت أقدام الصناعة واستكمال نموها .

والرجال المسئولون يعرفون تمام المعرفة ما ينبغي عمله في هذا الصدد ، ويعرفون تمام المعرفة ما ينبغي أن يكون عليه هذا البرنامج المنشود من القواعد والأسس وخاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وبمسألة الضرائب مثلا .

فلذا أضيفت إلى الصناعات القائمة في بلادنا الآن ، صناعات جديدة أخرى ، تستطيع أن تحيا وتزدهر ، لفتحت بابا واسعا لتشغيل عدد عظيم من أبناء البلاد فيرتفع مستوى المعيشة الحالى ويزول شبح الفقر الذى يخيم على كل مكان .

فلنفسح الطريق أمام الموالين المصريين الذين يريدون استثمار أموالهم في الصناعة بل لنفسح المجال أمام الموالين الأجانب الذين يريدون استثمار أموالهم في بلادنا لهذا النرض ما داموا يخضعون للقوانين المصرية وللضرائب المصرية ، لنوجد ميسرانا رجا لتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة في مصر بأجور هي دائما أعلى مما تستطيع أن تحتمله الزراعة ، بل تصل في أغلب الأحيان إلى ثلاثة أمانها .

٣ — استغلال الثروة المعدنية :

كان استغلال الثروة المعدنية إلى ما قبل الحرب استغلالا محدودا لا يتناول إلا أنواعا قليلة من المعادن الموجودة في باطن الأرض المصرية .

وقد نهت الحرب القائمة الأذهان ، إلى الاهتمام بالبحث عن كثير من المواد الأولية المعدنية التي نستوردها من الخارج وانقطعت عنا بعد قيام هذه الحرب — فأمكن اكتشاف كثير من المعادن القيمة واتضح إمكان استغلالها على أسس تجارية مجزية .

وهذه فرصة مناسبة لتضافر جميع الجهود الحكومية والأهلية على استغلال هذه المواد في نطاق واسع يضمن للبلاد أن تحصل منها على حاجتها ويسمح لنا بتصدير ما يفرض عنها إلى البلاد التي تحتاج إلى هذه المواد .

ولقد ثبت من أبحاث كثيرة أن تراب الحديد الموجود بكميات كبيرة ، وفي مساحات واسعة ، بأسوان هو نوع جيد . ولذلك يتعين استغلال هذا المعدن النفيس بمجرد سماح الظروف .

وإنشاء هذه الصناعة مرتبط بتنفيذ مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه في أسوان لاستخدام هذه الكهرباء فيها وفي صناعة أخرى تحتاج إليها البلاد أشد الاحتياج وهي صناعة السباد الأزرقى .

وسيترب نلى إقامة هذه الصناعات انقلاب في حياة أهل إقليمى أسوان وقنا يحول حالة الفقر التي يعانونها الآن الى حالة يسرورخاء .

ثانيا — تحسين الصحة العامة :

أما عن تحسين الصحة العامة فينطلب برنامجا صحيا شاملا يرمى إلى إصلاح المدن والقرى وإعداد المساكن الصحية للعمال والقروين وتوفير مياه الشرب الصالحة لجميع السكان واتخاذ

التدابير اللازمة لاستئصال الأمراض الخيفية التي تنهك قوى كثيرة المصريين . والعمل على منع تنشئ الأمراض المعدية ومكافحتها . وتيسير أسباب العلاج لجميع المرضى في المدن والأقاليم .

وكنت أود أن أتاول بالتفصيل كل الوسائل التي تساعد على تحسين الصحة العامة غير أن مثل هذا الموضوع يحتاج إلى محاضرة أو محاضرات لتساوله بالشرح الوافي .

وأكتفى بتوجيه النظر إلى أن إصلاح ائقرية أمر لا بد منه . ولذا سنرنا من انظر إليه بعين الجدل إن عاجلا أو آجلا . ولدى الحكومة كثير من المشروعات التي وضعت لمعرفة الإخصائين المصريين لتحسين ائقرية المصرية . فلفصل في الموضوع وللتغير مشرونا من المشروعات لتنفيذه في أقرب فرصة ملائمة .

كذلك تستطيع الحكومة أن تصليح كثيرا من شؤون العزب إذا هي طبقت شروط القوانين واللوائح وأرغمت أصحابها على اتباعها وتنفيذها .

وقد تساعد الظروف الحالية وارتناع ائمان المحاصيل الزراعية على إجراء كئكذا يترتب عليه يترتب عليه تحسين مساكن عدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عددهم على المليون يسكنون ١٤ ألف عزة تقريبا .

كذلك تستطيع الحكومة أن تتميز فرصة رواج الصناعة في مصر فتجمل أصحاب عدد كبير من المصانع على إمكان نسبة معينة من عدد المال الذين يشتغلون فيها .

كما تستطيع أن تخلصهم على تقديم غذاء لهم ولو فئجة واحدة بأئمان معقولة يساهم فيها أصحاب المصانع بنصيب ، كما يجب على أصحاب المصانع أن يتعدوا صحة عمالهم بإنشاء العيادات الصحية وتوفير الدواء اللازم لهم .

ثالثا - نشر التعليم :

أما نشر التعليم فيجب أن يكون القصد منه تثقيف جميع الأطفال من الجنسين في الدليقات الجامعة تثقيفا عاما وإعدادهم بعد ذلك لتعلم صناعة أو مهنة تعليميا عمليا ، على نفقة الدولة ، يسمح لهم بتولى عمل زراعي أو صناعي أو تجاري يكفل لهم أحرا مجزيا .

هذا ، وأود أن أوجه النظر إلى أنه يجب أن يتجه التسريع في المستقل إلى إعفاء من لا تريد إيراداتهم عن التلاميذ جئهم في السنة من جميع الضرائب المبائرة . وأن تحول كثرة الضرائب المبائرة المفروضة الآن إلى صريبة دخل يئني منها الفقراء ، وتكون معتدلة بالنسبة لتوسيطي الحال ، وترفع بنسب متصاعدة على أصحاب الثروات الكبيرة .

كذلك نخبذ مشروع صريبة تصاعدية على التركات . تتأثر في آن واحد بقيمة التركة ودرجة قرابة الوارئين من مورثهم .

وحكمة تشريع كهذا ظاهرة . فهي تساعد تدريجيا و برفق ، على إزالة الفروق بين الطبقات . ولعمد التشريعات مثل في جميع البلاد الديمقراطية التي نختص بها في أغلب تشريعاتنا .

وإني أرجو في الختام أن أكرر هنا أنني لا أدعي أن ما عرضته من الآراء على حضراتكم في هذا الموضوع المشعب يقضى القضاء المبرم على ما يناسبه كثرة سكان هذه البلاد من فقر وعوز .

ولكني أعتقد ، مع هذا ، أنه إذا تضافرت الجهود على العمل بهمة وعزيمة لزيادة الإنتاج القومي إلى أقصى حد ممكن سواء بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة ، وبترقية الأساليب فيها واستعمال أحدث وسائلها العصرية ، أو بترقية الصناعة ، وتنشيطها وتسجيعها بشتى الطرق الممكنة ، وإفساح المجال للمرأة المصرية مع أرجل لمشاطرتها في تنمية إيراد الأسرة ، وتحسين الصحة العامة ، ونشر العلم العلي وغير ذلك مما فصلت في الكلمات الدليلة السابقة أعتقد أن ذلك كله يكتفل إلى حد كبير أن تخور بلادنا وكثرة مواطنينا تدريجيا من هذا الفقر والعوز الذي خيم عليها دهرا طويلا .

حافظ عفيفي

الإمام علي يصف زمانه

اعلموا أنكم في زمان القائل فيه بالحق قليل ، واللسان عند الصدق كابل ، واللازم للحق ذليل ، أدمه معتكفون على العصيان ، مصطلحون على الإلذهان ، فتاهم عارم ، وشائبهم آثم ، وعالمهم منافق ، وقارثهم مصادق ، لا يعظم صغيرهم كبيرهم ، ولا يعول غنيهم فقيرهم .